ولا نعلم حكمه فيما قبلها وما ذكره الخ من الاحكام هنا مكرر مع ما تقدم
كله او غالبه قال وضابطها المكث العرفي ولو دون قدر الطمانينة كما لحظ
الميد اني نقلا عن قال وفي حل على المنهج ويحصل المكث بزيادة على الطما
والمعتمد انه يكفي فيه اقل مجزي في الطمانينة فاحفظه في المسجد
ومنه رحبته والرحبة الساحة المنبسطة بكوخ الحاء والجمع رحاب
كقلبة وكلاب او بفتحها وهو الاكثر والجمع رحب ورحبات كقصعة
وقصب وقصبات اه مصباح او التردد اليه من التردد المضارع
يدخل لاخذ حاجة ويخرج من الباب الذي دخل منه دون وقوف
بخلاف ما لو دخل مريد الخروج من الباب الآخر ثم عن له الرجوع
فله ان يرجع اه سم العبور وهو الدخول من باب والخروج من
اخر فهو جائز لكنه لغير غرض تقرب طريق خلاف الاولى كما في شرح المهذب
او مكروه كما في الروضة سم والمعتمد الاول بخلاف عبور الحائض
مع امن التلويث فمكروه لغلظ حدثها كامر فانه يمكن الحاقه بقل
فلا يحرم عليه لبقاء الحرمة عليه بكونه مكلفا بفروع الشريعة
وشمل ما ذكر الذكر والانثى والحائض نعم تقيد الحائض بوجود
حاجة لها اي واذن مسلم وبعدم التلويث قال الاذرعي لكن الاوجه ان لا يكون لحاجة
الخ فلا بد من شرطي الحاجة والاذن وهذا هو المعتمد كما في شرح م ر
وج واقره مشايخنا خلافا لما في حاشية قال من الاكتفاء باحدهما فان
دخل الكافر من غير اذن ولا حاجة عزر ودخولنا اماكنهم كذلك
للاكل اي وتعلم حساب ولغة فلا يجوز سم مسلم مكلفا ولو فاسقا
بخلاف الاذن في دخول الدار تعظيما للمسجد قال سم نعم لو اخبر الصبي
الكافر ان مسلما اذن له في دخوله فينبغي جواز اعتماده اذا كان
مأمونا كالاذن في دخول الدار اي وفيما على حدها فتامل ... ان يكون
خصوصة الخ اي فلا يشترط الاذن من الحاكم كما هو صريح كلامه كابن حجر
ثم قال ويظهر ان جلوس مغت للافتاء كذلك **تنبيه** خرج بالمسجد

قبور

قبور الانبياء فلا يجوز الاذن له في دخولها مطلقا تعظيما لها ولو كانت بالمسجد
ام لا فتامل ولهوا المسجد مما فوقه الى السماء السابعة وما تحته
الى الارض السابعة نعم ان كان فوقه او تحته علو او سفل قبل
وقفيته لم يجاوز به الى بعد نزوله وان اعيد قال وافتى اج ومقتضى
قوله الى بعد نزوله انه اذا ازيل حكم بالمسجدية لذلك الهواء وفيه نظر ظاهر
الحكم على ما عداه ذكره الا ان يقال ذاك لمانع وقد زال اه دخولها المسجد
اي مكثه فيه وكذا ايضا من خصائصه صلى الله عليه وسلم قراءة القرآن
مع الجنابة كما ذكروه والظاهر انه لم يقع منه وعبارة قال على الغزي
قوله على الجنب اي المسلم غير النبي في القراءة والمس والمكث اه قال
بعضهم وهو مسلم في المكث فقط وتقدم مثله عن ع ش ونعذر عليه
الخروج اي عسر عليه اخذا مما بعده قال او على ماله وان قل كدرهم
ع ش ولو بجد الجنب الا الماء المتغير فيما تقرر اه ج يتيمم ويدخل
الخ فايس التيمم يجوز الدخول له اي المكث ولو صلى به صلاة قبل الدخول
صح ايضا والا بان مكث عليه ذلك كما لم يجد انا يغرق به ولا من
ينا وله الماء من المسجد اغتسل فيه اي ويغتفر المكث ح بقدر
الحاجة فان لم يكن مكث جاز قطعا قال عن البغوي انه يتيمم ولا
يغتسل فيه لان وجود الماء في المسجد مانع شرعي والحاصل ان
البغوي قال انه يكفيه التيمم ويدخل المسجد للصلاة مثلا ولا
يغتسل فيه لانه ليس محلا للاغتسال ووجود الماء فيه كالعدم لكن
هذا ضد ما عرف من كلام الخ جواز الدخول اي بعد التيمم كما اشار
اليه قال للاستقاء اي نقل الماء ليغتسل به او للشرب وفي بعض النسخ
للاستقاء بالتاء وهو خطأ يدر بادني تامل اه اج ولعله
لانها طلب الغير لكنها تناسب قول الشارح بقدرها على هذا التفصيل
اي على ما اذا شق عليه الغسل خارجه فايس عن الامام احمد بن
حنبل رضي الله عنه ان للجنب ان يمكث بالمسجد لكن بشرط ان يتوضا